



## إجاءات في التنمية التنمية البشرية

### إعادة النظر في التغذية المدرسية:

شبكات الأمان الاجتماعي، نماء الطفل،  
وقطاع التعليم

دونالد بوندي، كارمين بيربانو، مارغريت غروش، أولو غيلي  
ماثيو جوكيس وليزلي دريك



## توطئة

سيكون عام 2009 عاما مليئا بالمخاطر. إذ أدى الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والوقود، قبل اندلاع الأزمة المالية في العام الماضي، إلى دفع 130 إلى 155 مليون شخص إلى السقوط في براثن الفقر المدقع. وبسبب الأزمة المالية، تشير تقديرات مجموعة البنك الدولي إلى أن عدد الفقراء المدقعين سيرتفع بواقع 53 مليون شخص آخرين هذا العام. ومثلما هو الحال دوما، فإن أشد الناس فقرا هم الأكثر معاناة، وخاصة الأطفال. وطبق لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، يذهب قرابة 60 مليون طفل في البلدان النامية إلى مدارسهم كل يوم وهم يمتصون جوعا - ويعيش حوالي 40 في المائة من هؤلاء الأطفال في أفريقيا. وعليه فإن آفاق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، التي رسمتها الأمم المتحدة، بحلول عام 2015 - والتي أصبحت فعليا مدعاة للقلق - تبدو الآن أمرا بعيد المنال.

إلا أنه تبرز حلايا برامج التغذية المدرسية في أشد البلدان فقرا في سياق الاستجابة المشتركة لشبكات الأمان الاجتماعي للتصدي للأزمة. ففي عام 2008، نظرت 20 حكومة إلى هذه البرامج بوصفها استجابة لشبكات الأمان الاجتماعي من أجل حماية الشرائح الأشد فقرا. وساعد برنامج الأغذية العالمي المنبثق عن الأمم المتحدة حوالي 22 مليون طفل عبر برامج التغذية المدرسية في 70 بلدا، وأطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء الذي اضطلع بتعبئة 1.2 مليار دولار لمساعدة البلدان في الاستجابة لأزمته أسعار المواد الغذائية والوقود، بما في ذلك توسيع نطاق برامج التغذية المدرسية.

تتيح برامج التغذية المدرسية فرصة جديدة مهمة لمساعدة الأسر الفقيرة وإطعام الأطفال الجوعى. فلدى هذه البرامج إمكانات لمكافحة الجوع من خلال المغذيات الدقيقة والأغذية المقوية والتخلص من الديدان في جسم الإنسان. ويمكن أن تقدم هذه البرامج حافزا مشجعا للأسر الفقيرة على إرسال الأطفال إلى المدرسة - وتشجيع مواظبتهم على الدراسة - وبالتالي تحسين تعليمهم في الوقت نفسه. وهناك إمكانية لتوجيه هذه البرامج بما يحقق استفادة الشرائح الأكثر تضررا ومعاناة، وخاصة الفتيات والأطفال المتأثرين

بسبب فيروس الإيدز. ولكن هذه المزايا الممكنة حُمِلَ في جعبتها تكاليف محتملة، ولا سيما من حيث الفرص الضائعة، وزيادة الأعباء الملقاة على قطاع التعليم، والتحديات التي تواجهها الملاية العامة نتيجة للالتزامات الطويلة الأمد.

وتقدم هذه المطبوعة المشتركة لبرنامج الأغذية العالمي ومجموعة البنك الدولي، الصادرة بعنوان *إعادة النظر في التغذية المدرسية: شبكات الأمان الاجتماعي، نماء الطفل، وقطاع التعليم*، تحليلاً جديداً لبرامج التغذية المدرسية. وتستفيد هذه الدراسة من الجمع بين الخبرات والتجارب العملية لبرنامج الأغذية العالمي في إدارة برامج التغذية المدرسية وملاي مجموعة البنك الدولي من الدراسات التحليلية والحوار بشأن السياسات الإنمائية. وهي تستكشف كيف يمكن أن تساعد التوريدات الغذائية للاقتصادات المحلية، وتؤكد على الأهمية المحورية لقطاع التعليم في حوار السياسات المعني بالتغذية المدرسية. ومن شأن هذه الدراسة أن تساعد الحكومات وواضعي السياسات والمانحين والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين في استطلاع آفاق تكاليف ومزايا برامج التغذية المدرسية. وفي مقدور هذه الدراسة أيضاً أن تساعد هذه الأطراف على الالتفاف حول المزالق والمفاضلات في تصميم برامج فعالة وقادرة على الاستجابة السريعة للأزمات في الوقت الحاضر، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الاستثمارات القابلة للاستدامة من الناحية المالية في تعليم الأطفال وتنمية الإمكانيات البشرية العامة في المنظور الطويل المدى.

تتمثل الرسالة الأساسية لهذه الدراسة في أن التحول إلى البرامج الوطنية المستدامة مرهونٌ بتعمير مراعاة ودمج التغذية المدرسية في السياسات والخطط الوطنية، وبصفة أخص الخطط المعنية بقطاع التعليم. كما يوضح هذا التقرير أيضاً أننا قد تجاوزنا نقطة الجدل النقاشي حول ما إذا كانت التغذية المدرسية هي الوسيلة المنطقية المعقولة للوصول إلى الشرائح السكانية الأشد تعرضاً للمعاناة. حقاً إنها كذلك. وفي مواجهة هذه الأزمات العالمية، يتعين علينا الآن أن نركز على كيفية تصميم برامج التغذية المدرسية وتنفيذها بطريقة تتسد بفعالية التكاليف وقابلية الاستمرار بما يحقق النفع والحماية لمن هم في حاجة أشد للحصول على العون والمساعدة اليوم وفي المستقبل.

Jarrett Sheeran

Ribat B. Zolnick

جوزيت شيران

روبرت زولنيك

المدير التنفيذي

رئيس

برنامج الأغذية العالمي

مجموعة البنك الدولي

## خلاصة وافية

اضطلع برنامج الأغذية العالمي ومجموعة البنك الدولي، في إطار الاستفادة من والبناء على ما يتمتعان به من ميزات نسبية، بإجراء هذا الاستعراض المشترك. ويتمثل الهدف العام في تقديم إرشادات وتوجيهات بشأن كيفية تطوير وتنفيذ برامج فعالة للتغذية المدرسية، في سياق كل من شبكة الأمان المنتجة، في إطار الاستجابة للصدمات الاجتماعية التي أفرزتها الأزمات العالمية الراهنة، وكذلك الاستثمار القابل للاستمرار من ناحية المالية العامة في رأس المال البشري في إطار الجهود العالمية الطويلة الأمد التي تستهدف إتاحة التعليم للجميع وتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء.

انطلق هذا التحليل في سياق الاستجابة للطلب المتزايد على برامج التغذية المدرسية من جانب البلدان المنخفضة الدخل المتأثرة بالصدمات الاجتماعية الناجمة عن الأزمات العالمية الراهنة، وانصبّ محور تركيزه أولاً على دور التغذية المدرسية كشبكة للأمان الاجتماعي. إلا أنه ثبت أن ذلك السياق ضيق النطاق إلى حد بعيد، ومن ثم جرى تطوير الدراسات التحليلية بما يتيح معالجة الآثار والمضامين الأطول أمدا للحماية الاجتماعية وتنمية رأس المال البشري في إطار السياسة الوطنية.

نتج هذا التحول في محور الاهتمام والتركيز عن البيانات المتاحة التي تُشير اليوم، وربما لأول مرة في التاريخ، إلى أن كل بلد من البلدان التي تتوافر عنها معلومات يسعى إلى تقديم غذاء، بطريقة أو بأخرى وعلى نطاق صغير أو كبير، إلى أطفال المدارس. وتتسم هذه التغطية بكونها أكثر اكتمالا وشمولا في البلدان الغنية والمتوسطة الدخل - ويتضح في الواقع أنه يتم فعل ذلك من قبل معظم البلدان القادرة على تحمل تكلفة تقديم الغذاء لأطفال المدارس. ولكن حيثما تكون الحاجة أشد إلحاحا - من حيث الجوع والفقر وضعف

المؤشرات الاجتماعية - فإن هذه البرامج تتركز في العادة أصغر حجما، حتى وإن كانت موجهة عادة إلى المناطق الأشد افتقارا إلى الأمن الغذائي. ومزيدا على ذلك أيضا، فإن هذه البرامج هي الأشد اعتمادا على المساندة الخارجية، والواقع أن برنامج الأغذية العالمي يقوم بمساندة ودعم كل هذه البرامج تحقريباً. وبناء عليه، فإن القضية الرئيسية اليوم لا تتمثل في إقدام البلدان على تنفيذ برامج التغذية المدرسية، بل تتمحور حول كيفية التنفيذ وماهية الأهداف المرسومة. ومن شأن التعميم شبه الكامل تقريبا للتغذية المدرسية أن يتيح فرصا مهمة لبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، والشركاء الآخرين في التنمية، لمساعدة الحكومات في تعميم تطبيق شبكات الأمان المنتجة في إطار الاستجابة للأزمات العالمية الراهنة، ونثر البذور لبرامج التغذية المدرسية كي تنمو وتتطور إلى استثمارات قابلة للاستمرار من ناحية المالية العامة في رأس المال البشري.

### مزايا ومنافع برامج التغذية المدرسية

تقدم برامج التغذية المدرسية إلى الأسر المعيشية تحويلا صريحا أو ضمنا لقيمة الغذاء الذي يتهموزعه. ومن السهل نسبيا توسيع نطاق هذه البرامج في وقت الأزمة، حيث يمكنها تحقيق استفادة الأسرة المعيشية بواقع أكثر من 10 في المائة من النفقات الأسرية، بل وأكثر من ذلك في حالة عودة الأطفال إلى منازلهم ومعهم حصص تموينية غذائية. ويمكن في الكثير من السياقات جعل برامج التغذية المدرسية المصممة جيدا برامج موجهة على نحو دقيق إلى حد ما، وإن كان من النادر أن يجري إنجاز ذلك بصورة متمسمة بالفاعلية مثلما هو الحال بشأن برامج التحويلات النقدية الأكثر تقدما. وفي أشد البلدان فقرا، حيث الانخفاض الملحوظ في معدلات الالتحاق بالمدارس، ربما لا يصل نفع التغذية المدرسية إلى الشرائح الأشد فقرا، ولكن الخيارات البديلة لشبكات الأمان غالبا ما تكون محدودة إلى حد كبير في هذه البيئات، إلا أنه ما زال في مقدور التغذية المدرسية الموسعة على أساس التوجيه الجغرافي أن تمثل الخيار الأفضل لتوسيع نطاق شبكات الأمان بشكل سريع. ولعل من شأن التوجيه المحكم للحصص التموينية الغذائية التي يأخذها التلاميذ إلى بيوتهم أن يحقق نتائج أكثر تقدما إلى حد ما. ويلزم إجراء المزيد من البحث لتقييم المزايا النسبية الأطول أمداً للتغذية المدرسية مقابل الأدوات الأخرى لشبكات الأمان الاجتماعي في هذه المواقف.

هنالك شواهد تؤكد أن برامج التغذية المدرسية تؤدي إلى زيادة المواظبة على الدراسة وتوسيع المدارك وأفاق المعرفة والتحصيل العلمي، ولا سيما إذا كانت هنالك إجراءات مساندة لها مثل التخلص من الديدان في جسم الإنسان أو المغذيات الدقيقة أو الأغذية المقوية أو المكملات الغذائية. وتنطوي هذه البرامج في الكثير من الحالات على بُعد قوي خاص بالمساواة بين الجنسين، ولا سيما البرامج التي تستهدف تشجيع تعليم الفتيات، بالإضافة أيضا إلى إمكانية استخدام هذه البرامج بصفة خاصة في تحقيق استفادة الأطفال الأشد فقرا وتعرضا للمعاناة. ولكن الأمر الأقل وضوحا هو الحجم النسبي للمزايا المترتبة على الأنماط المختلفة للتغذية المدرسية، وهناك نقص ملحوظ في انخراط رجال التربية والتعليم في إجراء البحوث المعنية باستقصاء هذه القضايا.

تقدم المزايا التعليمية الواضحة لهذه البرامج مبررا قويا لقيام قطاع التعليم بممتلك هذه البرامج وتنفيذها، مع إسهام نفس هذه النتائج التعليمية في تعزيز ملاءمة الحوافز التشجيعية لبرامج الحماية

الاجتماعية. كما يوضح التحليل على صعيد السياسات أن فاعلية واستدامة برامج التغذية المدرسية مرهونة بإدماجها في صلب السياسة الخاصة بقطاع التعليم. ومن هنا، فإنه سيد تمهيز كل من قيمة التغذية المدرسية كشبكة أمان ودوافع قطاع التعليم في تنفيذ هذه البرامج بنفس الدرجة التي تتحقق بها المزايا التعليمية.

وفي وسع برامج التغذية المدرسية ذات التصميم الجيد، التي تتضمن المغذيات الدقيقة والأغذية المقوية والتخلص من الديدان، أن تحقق منافع تغذوية، ويجب أن تكون مكملة لا منافسة لبرامج تغذية الأطفال الأصغر عمراً التي ما تزال تشكل أولوية واضحة في أهداف استئصال سوء التغذية.

### استدامة برامج التغذية المدرسية

يميل مفهوم "إستراتيجية التحول التدريجي" الخاصة بالتغذية المدرسية إلى ارتباك في التفكير في مستقبل برامج التغذية المدرسية من المنظور الأطول أمداً. ودعنا نوضح هنا أن البلدان لا تسعى للخروج من دائرة تقديم الغذاء إلى أطفال المدارس، بل تنتقل بالأحرى من تنفيذ مشاريع تغذية قائمة على المساندة الخارجية إلى تنفيذ برامج وطنية. بلانسبة للبلدان الثمانية والعشرين التي ساعدها برنامج الأغذية العالمي، حدث هذا التحول على أرض الواقع، وسوف نبدأ هنا في استعراض دراسات الحالات المعنية بكيفية تحول البرامج القائمة على المساعدة الخارجية إلى برامج وطنية قابلة للاستمرار، وهي برامج استمرت بنفسها في بعض الحالات في تقديم مساندة فنية لبرامج أخرى (على سبيل المثال في البرازيل، وشيلي، والهند).

يسلّط هذا الاستعراض الضوء على ثلاث نتائج رئيسية. فأولاً، تُظهر برامج التغذية المدرسية في البلدان المنخفضة الدخل تفاوتاً كبيراً في التكلفة مع توافر فرص ملازمة لها لاحتواء التكاليف. ثانياً، عندما تكون البلدان أكثر غنى وثراء، تشكل تكاليف التغذية المدرسية نسبة صغيرة إلى حد كبير من الاستثمار في التعليم. فعلى سبيل المثال، تمثل تكلفة التغذية المدرسية في زامبيا حوالي 50 في المائة من نصيب الفرد من التكاليف السنوية للتعليم الابتدائي، بينما لا تمثل إلا 10 في المائة فقط في أيرلندا. ويتطلب الأمر إجراء المزيد من التحليل لتحديد هذه العلاقات الإحصائية الاستدلالية، ولكن مساندة البلدان في الحفاظ على الاستثمار في التغذية المدرسية أثناء هذا التحول الانتقالي قد تكون بمثابة الدور الرئيسي للشركاء في التنمية. وثالثاً، تتمثل الشروط الرئيسية المسبقة للتحول إلى تنفيذ برامج وطنية قابلة للاستدامة في تعميم إدراج التغذية المدرسية في السياسات والخطط الوطنية، وخاصة الخطط الخاصة بقطاع التعليم؛ وتحديد المصادر الوطنية للتمويل؛ وتوسيع نطاق القدرات الوطنية اللازمة للتنفيذ. ومن شأن مراعاة دمج سياسة إنمائية خاصة بالتغذية المدرسية في الخطط الوطنية لقطاعات التعليم أن تتيح خلق الميزة المضافة لضبط التناغم بين مساندة التغذية المدرسية القائمة على عمليات راسخة فعلياً والمساندة المنسقة من قبل شركاء التنمية لمبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع.

ومفاد الرسالة الأساسية هنا هو أهمية تصميم الاستدامة الطويلة الأمد في صلب البرامج منذ إنشائها والاهتمام بإعادة النظر في البرامج في مراحل تطورها. وتستفيد البلدان من توافر الفهم الواضح لمدة المساعدات المقدمة من المانحين، والإستراتيجية المنهجية المعنية بتعزيز القدرات المؤسسية، وخطة العمل الملموسة بشأن التحول إلى تنفيذ برامج قائمة على الملكية الوطنية الخلاصة وذات آفاق زمنية ومعلم على طريق إنجاز عملية التحول.

### المفاضلات في تصميم برامج التغذية المدرسية

تتوقف فعالية وكفاءة برامج التغذية المدرسية على عدة عوامل، منها اختيار النمط الشكلي (وجبات غذائية مدرسية، أو البسكويت المدعم بعناصر غذائية، أو الحصص التموينية الغذائية التي يأخذها التلاميذ إلى بيوتهم، أو مزيج من هذه الفئات)؛ وفعالية التوجيه والتصويب؛ والتكاليف المرتبطة بذلك. يمكن توجيه الحصص التموينية الغذائية التي يأخذها التلاميذ إلى بيوتهم (التي تبلغ تكلفتها 50 دولاراً للفرد في المتوسط سنوياً) بطرق أكثر إحكاماً ودقة، ويمكنها أن تكون بمثابة تحويلات عالية القيمة، ولكنها تنطوي على تكاليف إدارية كبيرة. والواقع أنها تتمتع بإمكانات قوية كشبكة أمان، ومن الواضح أنها تُسفر عن زيادات في المواظبة على الدراسة، وربما مستويات التحصيل العلمي، على نطاق مماثل لما حققه برامج الوجبات الغذائية في المدارس. وبالتالي، ومن منظور الحماية الاجتماعية، فإنه قد يتفصلها على برامج الوجبات الغذائية المدرسية.

تميل الوجبات الغذائية المدرسية (البلاغة تكلفتها 40 دولاراً للفرد في المتوسط سنوياً) إلى أن تكون أقل دقةً من حيث توجيهها وذات سقوف قصوى من حيث قيمتها كتحويل، إلى جانب احتمالات انطوائها على تكاليف الفرصة البديلة الكبيرة للتعليم والتكاليف الإدارية الأكثر ارتفاعاً، ولكنها لا تخطئ بالقدرة على زيادة الانتظام في الدراسة فحسب، بل لها تأثير مباشر على عملية التعلم، وخاصة إذا كانت أغذية مدعمة بالمغذيات ومصحوبة بابتلاص من الديدان. أما الوجبات الخفيفة ورقائق البسكويت في المدارس (البلاغة تكلفتها 13 دولاراً للفرد في المتوسط سنوياً) فتنتوي على تكاليف إدارية أكثر انخفاضاً. ولكنها أكثر انخفاضاً أيضاً من حيث قيمتها كتحويل وحافز تشجيعي، وإن كانت هناك حاجة إلى تحسين التقدير الكمي لحج منافعها مقارنة بالوجبات.

يتطلب تصميم برامج فعالة محققة لأهدافها المرجوة توافر قاعدة للقراءن والشواهد والأدلة من أجل إتاحة المفاضلات المتأنية فيما بين مناهج التوجيه، وأنماط التغذية، والتكاليف. وتمس الحاجة بصفة خاصة إلى توافر بيانات أفضل عن مدى فعالية تكاليف المناهج والأنماط المتاحة. وهناك عدد محدود للغاية من الدراسات المقارنة بين التغذية في المدارس والحصص التموينية الغذائية التي يأخذها التلاميذ إلى بيوتهم في بيئات متماثلة، وتشير القلة القليلة من الدراسات التي قطعت شوطاً أبعد من ذلك إلى أن هذين النوعين من البرامج يؤديان إلى أوجه تحسن متشابهة وهما خيرٌ من عدم تنفيذ أي برنامج على الإطلاق.

وتتمثل القضية الرئيسية هنا في أن عملية اختيار النمط تنطوي على مفاضلات مهمة تعتمد على السياق العام، والمنفعة المتحققة، والتكلفة المتكبدة، ففي بعض السياقات، على سبيل المثال، جمع برامج التغذية المدرسية بين الوجبات الغذائية المدرسية وحافز إضافي في شكل حصص تموينية غذائية للمنازل يتم

توجيهها إلى مجموعة محددة من الأطفال الضعفاء، مثل المتأثرين بفيروس الإيدز أو الفتيات في الصفوف الدراسية الأعلى.

### الترتيبات المؤسسية وأنظمة التوريدات

سوف يختلف النهج الملائم لتنفيذ برامج التغذية المدرسية باختلاف أهداف البرامج؛ والسياق العام أي ما إذا كان سيتتم تنفيذ البرنامج في بيئة مستقرة أو بيئة متأثرة بالاضرابات أو حالات الطوارئ؛ وقدرة الحكومة على مختلف المستويات على إدارة البرنامج باستخدام موظفيه وبنيتهم الأساسية ونظم المساءلة الخاصة به؛ ونوعية الموارد المتاحة من مصادر محلية وخارجية وما إذا كانت موارد نقدية أو عينية؛ ومدى حضور الشركاء الرئيسيين في التنفيذ ولا سيما المنظمات المتخصصة في برامج التغذية المدرسية.

توضح دراسات الحالات الخاصة بالبرامج التي انتقلت إلى رحاب الملكية الوطنية الخلاصة أن البرامج المتسمة بالفاعلية والكفاءة هي البرامج التابعة لمؤسسة وطنية محددة، هي عادة قطاع التعليم، والمتمتعة بتوافر قدرات متطورة بشكل جيد على مستوى المناطق والأقاليم الوطنية. وعلى الرغم من أن الملكية الوطنية تمثل عاملاً حيوياً بصورة جلية، إلا أن هنالك مناهج مختلفة للتنفيذ تتسم بفعالية واضحة - منها القطاع العام، والقطاع الخاص، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

أصبحت إدارة برامج التغذية المدرسية عملية لا مركزية بصورة متزايدة، انعكاساً لاجتياح قطاع التعليم نحو نهج الإدارة المستند إلى المدارس. ولكن درجة مشاركة المدرسين وموظفي المدارس تمثل قضية هامة لأن هناك، على سبيل المثال، تكاليف كبيرة للفرصة البديلة في حالة الاستعانة بالمدرسين لإعداد الطعام.

ينبغي على وجه التحديد أن يُعنى بتصميم برامج التغذية المدرسية بمعالجة القضايا والتحديات الكبيرة التالية: الشواغل البيئية المرتبطة بوقود الطهي والتخلص من مخلفات تعبئة وتغليف وتجهيز المواد الغذائية؛ والاستخدام غير الملائم لحقائق المدارس في إعداد الطعام؛ والفرص المحتملة لممارسات الفساد في مجال التوريدات والعقود.

تعتمد أدوار ومسؤوليات النظام المؤسسي إلى حد كبير على نمط المشتريات والتوريدات ومصادر الأغذية: التوريد المحلي هو النهج الأكثر شيوعاً في البرامج الوطنية، علماً بأن نفس هذا النهج يشق طريقه قدام لا يصبح النهج الأكثر شيوعاً في كل الأحوال. إذ يتتم تقييم التوريد المحلي بصورة إيجابية كوسيلة لتحقيق برامج التغذية المدرسية المستدامة، مع القيام في الوقت نفسه بالاستفادة من القوة الشرائية للبرنامج كأداة لتحفيز الاقتصاد الزراعي المحلي. وبما أن الأمر على هذا النحو، فإنه يُنظر إلى المشتريات المحلية للمواد الغذائية لبرامج التغذية المدرسية باعتبارها مضعف القوة، تحقيقاً لاستفادة الأطفال والاقتصاد المحلي في نفس الوقت.

### مجموعة أدوات تصميم وتحديث برامج التغذية المدرسية

يتمثل أحد الاستنتاجات المهمة المستخلصة من هذه الطرّوحات التحليلية في وجود الحاجة الداعية إلى تحسين التصميم المبدئي لبرامج التغذية المدرسية والقيام، عند الاقتضاء، بتحديث البرامج القائمة. ولساندة هذه العمليات، يقدم هذا الكتاب أداتين جديدتين، إحداهم لاتبسيط عملية التصميم المبدئي لبرامج التغذية المدرسية، والأخرى للمساعدة في تحديث البرامج الموجودة على الساحة. وتكتمل هذه القوائم المرجعية بتوافر منظومة من الأدوات المعنية بعمليات التصميم والتقييم.

يقترح هذا الاستعراض أيضا جدولا لأعمال البحوث اللازمة لسدّ بعض الفجوات المهمة في المعرفة الراهنة، بهدف خلق قاعدة أكثر قوة للشواهد والأدلة المفيدة في عمليات اتخاذ القرارات في المستقبل.

### سبيل المضي قُدما إلى الأمام

تتمثل الخلاصة العامة في أن أزمته الغذاء والوقود العالميتين والأزمة المالية العالمية وما تبع ذلك من إعادة تركيز جهود الحكومات على التغذية المدرسية هي عوامل تتيح فرصة جديدة لها أهميتها لمساعدة الأطفال اليوم وإعادة النظر في السياسات وبرامج التخطيط الوطنية من أجل تحقيق الاستدامة الطويلة الأمد غدًا وبعد غد. ويتطلب تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الفرصة السانحة قيام كل من الحكومات وشركاء التنمية باتباع نهج بشأن التغذية يكون أكثر انتظاما واعتمادا على الاعتبارات التي تُملئها السياسات.

أدت أزمة الغذاء والوقود والأزمة المالية على الصعيد العالمي إلى اتضاح الأهمية البارزة الجديدة للتغذية المدرسية كشبكة أمان مُمكنة ومقياس للمساندة الاجتماعية التي تساعد في إبقاء الأطفال في المدارس وانتظامهم في الدراسة. وقد قامت مجموعة البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي بوضع تقرير مشترك صدر بعنوان "إعادة النظر في برامج التغذية المدرسية: شبكات الأمان الاجتماعي، ونماء الطفل، وقطاع التعليم"، في إطار تفعيل الاستفادة من المزايا النسبية لهاتين المنظمتين. ويبحث هذا التقرير قاعدة الشواهد والبيانات ذات العلاقة ببرامج التغذية المدرسية بهدف تحسين فهم كيفية تطوير وتنفيذ برامج التغذية المدرسية الفعالة في سياقين اثنين: هذه البرامج كشبكة أمان مُنتجة تشكل جزءاً من الاستجابة للخدمات الاجتماعية التي أفرزتها الأزمات العالمية، وبوصفها استثماراً قابلاً للاستمرار من ناحية المالية العامة في رأس المال البشري في إطار الجهود العالمية الطويلة الأمد التي تستهدف إتاحة التعليم للجميع وتقديم الحماية الاجتماعية للفقراء.

إذ ننطوي هذه البرامج على تحديات صريحة أو ضمنية إلى الأسر المعيشية، فضلاً عن مساهمتها في زيادة نسبة الحضور في المدارس وتعزيز تنمية الإدراك والمَلَكات الفكرية والتحصيل العلمي، لا سيما عند تدعيم هذه البرامج بإجراءات مُكتملة مثل العلاج الفعال للقضاء على الديدان واحتواء الطعام على المغذيات الدقيقة والمكملات التغذوية، وفي مقدور برامج التغذية المدرسية، عند اقترانها بالاتوريدات المحلية للمواد الغذائية، أن تكون مُعاملاً لمضاعفة القوة والمنفعة لصالح الأطفال والاقتصاد المحلي.

من المعلوم اليوم أن كل بلد تتوافر لدينا عنه معلومات يسعى بطرق شتى ونطاقات متعددة، إلى تقديم وجبات غذائية لأطفال المدارس. وتتسم هذه التغطية بكونها أكثر اكتمالاً وشمولاً في البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل - ويتضح في الواقع أنه يتم فعل ذلك من قبل معظم البلدان القادرة على حَمَل تكلفة تقديم الغذاء لأطفال المدارس. ولكن حيثما تكون الحاجة أشد إلحاحاً - من حيث الجوع والفقر وضعف المؤشرات الاجتماعية - فإن هذه البرامج تُكون في العادة أصغر حجماً، حتى وإن كانت موجهة عادة إلى المناطق الأشد افتقاراً إلى الأمن الغذائي. وتعتمد هذه البرامج إلى أبعد الحدود أيضاً على ما تتلقاه من مساندة خارجية، ويقوم برنامج الأغذية العالمي بدعم جميع هذه البرامج محقّقياً. وبناءً عليه، فإن القضية الرئيسية اليوم لا تتمثل في إقدام البلدان على تنفيذ برامج التغذية المدرسية، بل تتمحور حول كيفية التنفيذ وماهية الأهداف المرسومة. ومن شأن التعميم شبه الكامل تقرباً للتغذية المدرسية أن يتيح فرصاً مهمة لبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، والشركاء الآخرين في التنمية، لمساعدة الحكومات في تعميم تطبيق شبكات الأمان المنتجة في إطار الاستجابة للأزمات العالمية الراهنة، وغرس بذور برامج التغذية المدرسية كي تنمو وتتطور إلى استثمارات قابلة للاستمرار من ناحية المالية العامة في رأس المال البشري. ومن المؤكد أن كتاب "إعادة النظر في التغذية المدرسية"، سيكون أداة مفيدة للهيئات الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح المعنية بإصلاح السياسات الخاصة بالتعليم والغذاء والتغذية.

